لم يتمّ تكرار عقد مؤتمرات بلدية سوى في منتصف الاربعينات، حين عقد اثنان في العام ١٩٤٤، احدهما في يافا والآخر في نابلس، وعقد ثالث في غزة في العام ١٩٤٥. وعلى الرغم من ان المؤتمرات عقدت بدافع التداول بمشروع الحكومة لتعديل «قانون البلديات» لعام ١٩٣٤، الّا ان مراجعة الوقائع تدل على بداية اتخاذ رؤساء البلديات، بصفتهم المؤسساتية التمثيلية، مواقف سياسية جماعية[٣٣]. ففي مؤتمر يافا، تمّ ارسال برقية الى المندوب السامي، تطالبه بـ «... العمل على منع الهجرة، ومنع بيوع الاراضي، واقرار الحكم الذاتي، حتى يتمتع أهل البلاد بحكومة وطنية اسوة بالبلاد العربية المجاورة». وفي مؤتمر غزة، تمّ الاحتجاج على السياسات التعليمية والضريبية لحكومة الانتداب، والمطالبة باجراء انتخابات بلدية. وقد يعزى التحوّل الذي طرأ على صعيد توجّه البلديات نحو الصعيد السياسي العام، خلال منتصف الاربعينات، الى الفراغ القيادي الذي عانت منه الحركة الوطنية الفلسطينية ابّان تلك الفترة، بعد انفراط عقد اللجنة العربية العليا، وخروج المفتي والعديد من الزعماء الفلسطينيين الى خارج البلاد، وتعثّر جميع الجهود لتشكيل قيادة فلسطينية موحّدة داخل البلاد. ولكن يجب الانتباه، أيضاً، الى ان المعالجات السياسية للمؤتمرات البلدية بقيت، مع أهمية مدلوليتها السياسية، مقيّدة، ومحكومة، بحبل السلطة. فالمؤتمرات الثلاثة افتقرت للارتكاز على قاعدة جماهيرية ملموسة، ولم تتمخض عن اكثر من ارسال المذكّرات الاحتجاجية الى المندوب السامي، وعبر القنوات الرسمية للسلطة المركزية. ويمكن الاستنتاج انه لولا محدودية تأثير، وفاعلية، هذه الاجتماعات، من وجهة نظر السلطة المركزية، لحالت، اصلاً، دون امكانية عقدها. فقاعدة سيطرة السلطة الانتدابية المركزية على اجهزة السلطة المحلية العربية في فلسطين، وعلى مجريات عملها، هي التي بقيت سائدة طوال فترة الانتداب.

«الحقبة الاردنية» في الضفة الفلسطينية

منذ توقفت الحرب في فلسطين، في العام ١٩٤٨، ووقعت الضفة الفلسطينية تحت السيطرة الاردنية، بدأت خطوات عملية دمج الضفة بالاردن تتوالى تباعاً. فبعد استحصال عمّان على غطاء قانوني للضمّ بعقد «مؤتمر اريحا» الشهير، في اواخر العام ١٩٤٨، قامت بسلسلة من التدابير والاجراءات الادارية والقانونية المتلاحقة لتوحيد النظم المختلفة في ضفتي المملكة، الشرقية والغربية. وعلى الرغم من ان النصف الاول من الخمسينات شهد تحركاً واسعاً وحثيثاً بهذا الاتجاه، الّا ان عملية الدمج استمرت طوال فترة الوجود الاردني في الضفة الفلسطينية[٣٤].

ولتثبيت الضمّ واقعاً مستمراً، ارفقت عمّان اجراءاتها الادارية والقانونية بأخرى استهدفت التحكّم بالحياة السياسية في المملكة، وضمان عدم بروز معارضة فلسطينية منظّمة وفعّالة لواقع ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، من جهة، او للنظام الاردني الحاكم، من جهة اخرى. فبالاضافة الى تقنين المعارضة السياسية المنظمة واحكام السيطرة على منافذها وآلياتها، كان تفتيت الزعامة الفلسطينية، امّا باستمالتها واستيعابها بأحد المواقع الوظيفية في السلطة المركزية، وامّا باشغالها في متابعة مصالحها، من خلال العمل على مستوى مؤسسات الحكم المحلي، من أهم الوسائل التي وظفّت، اردنياً، للحفاظ على الضفة «الغربية» جزءاً متمّماً للمملكة[٣٥].

كان في الضفة الفلسطينية، عند ضمّها الى الاردن، ثماني بلديات، أصبحت خمساً وعشرين عند وقوع الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧[٣٦]. بعد اتمام عملية الضمّ، في العام ١٩٥٠، أُصدر قانون اردني أبقى على القوانين المعمول بها في كل من الضفتين سارية المفعول، لحين اصدار قوانين